الخالد لنواب مدير التحقيقات: المناصب تكليف وليست تشريفاً واجعلوا العدل والإنصاف نبراسكم

أحمد خميس

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد، أن تطبيق القانون في حد ذاته هو حماية للمجتمع، خاصة ان المسؤولية مضاعفة اليوم مجددا التأكيد على الكويت هي دولة المؤسسات وسيادة القانون، وأنه لا أحد فوق القانون فالجميع سواسية أمام العدالة.

جاء ذلك خلال استقبال الخالد في مكتبه بمقر وزارة الداخلية بحضور وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد ومدير عام الإدارة العامة للتحقيقات اللواء د.فهد الدوسري، النواب الجدد للتحقيقات وهم اللواء حقوقي أسعد الرويح، والمدعي العام جمال الريش، والمدعي العام فارعة عمادي، بمناسبة نيلهم الثقة الأميرية السامية وتوليهم مناصبهم الجديدة.

ورحب الخالد بهم، وهنأهم على الثقة الأميرية الغالية التي هم أهل لها. متمنيا لهم مزيدا من التوفيق والنجاح والتميز في العمل. مؤكدا ان لقاءه بهم ما هو إلا تعبير صادق عن تقديره لهم، حيث لمس منهم الجد والمثابرة والإخلاص في العمل، فالمناصب تكليف وليست تشريف، وقال عليكم مواصلة العمل بجد وإخلاص وأمانة لتطوير آليات العمل، وان يكون العدل والإنصاف هو نبراسهم، داعيا المولى عز وجل ان يعينهم على تحمل المسؤوليات والتبعات الملقاة على عاتقهم.

ومن جانبهم، عبر النواب الجدد للتحقيقات عن خالص شكرهم وتقديرهم على هذه البادرة الطيبة ونيلهم الثقة الغالية.

الشيخ محمد الخالد مستقبلا نواب مدير التحقيقات الجدد

وجهة نظر

aljalahmahq8@hotmail.com
محمد الجلاهمة

سحب المركبات

تلقيت عدة تساؤلات من مواطنين ووافدين وبدون على البريد الإلكتروني حول حجز المركبات من قبل دوريات المرور، ومن خلال ما جاء بين السطور أشعر بأن أغلب السيارات التي أحيلت الى كراج الحجز لمواطنين كانت بسبب مخالفات جسيمة، وأظنها مخالفات استهتار وهي مما لا شك فيه من المخالفات الخطرة للغاية واضرارها لا تقتصر على مرتكبيها فحسب وإنما تمتد إلى أشخاص ذنبهم الأوحد ان المصادفة دفعتهم في طريق المستهترين.

شخصيا لا أتعاطف مع هذه الشريحة وأؤيد بشكل قاطع ان تتخذ وزارة الداخلية إجراءات اشد قسوة بحق هؤلاء وأيضا بحق متجاوزي الاشارة الضوئية عن تعمد والسرعة المفرطة، اذن أعتذر لأصحاب الرسائل او مرتكبي المخالفات الخطرة الذين يدعونني الي انتقاد «الداخلية» لعدم تعاطفي معهم، لأن الداخلية وحينما تسحب سياراتهم لشهرين فهي تعاقبهم عقوبة اقل مما يجب وتحميهم من شرور أنفسهم وتطبق القانون لحماية مستخدمي الطريق، جزئية سحب المركبات بشكل عام ورغم تأييدي لهذه الخطوة للمخالفات الجسيمة فإنني ألمس ان بعض الحملات المرورية تتعسف في ممارسة هذا الحق خاصة في حق شريحة من الوافدين، أرجو الا يفهم كلامي بانني أتعاطف مع المخالفين الذين يضربون بالقانون عرض الحائط، بالتأكيد أؤيد سحب مركبات وافدين حال تحدثهم بالهاتف والانشغال عن الطريق ومخالفة الأمن والمتانة، ايضا المخالفات الجسيمة، ولكن هذا لا يعني وجود تجاوز بحق وافدين وسحب مركبات منهم بدواعي افتقاد شروط الأمن والمتانة رغم انه لم تمض على تصنيعها سنتان.

«الداخلية» عقب ضبط 172 مطلوباً في حولي: حملات الملاحقة ليست ردود أفعال وستتصاعد تدريجياً

مشاري المطيري

أسفرت حملة نفذتها الأجهزة الأمنية عن ضبط 172 مطلوبا ومخالفا، تبين ان 20 منهم مطلوبون على ذمة قضايا مدنية، و28 مسجل بحقهم تغيب، فيما ضبط 93 شخصا بدون إثبات، و30 شخصا مخالفون لقانون الإقامة، كما ألقي القبض على شخص واحد مطلوب على ذمة قضية جنائية. وجرى حجز 8 مركبات، وضبط مركبتين مطلوبتين.

هذا وتم خلال الحملة الاستعلام عن 680 شخصا.

وكانت أجهزة وزارة الداخلية قد نفذت مساء امس الأول حملة أمنية موسعة على منطقة حولي بقيادة وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد واللواء ان جمال الصايغ وابراهيم الطراح والعميدان سعود الخضر عابدين العابدين يحددون ملامح خطة الحملة

فحص ثبوتيات وافدين

الفريق الفهد يراجع خطة الحملة مع قيادات الامن

الفريق سليمان الفهد، بمشاركة الوكيل المساعد لشؤون العمليات اللواء جمال الصايغ، والوكيل المساعد لشؤون الأمن العام اللواء إبراهيم الطراح، ومدير عام مديرية أمن محافظة حولي العميد عابدين علي العابدين، ومدير عام الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة العميد سعود الخضر، وعدد من القيادات الأمنية الميدانية.

وأغلقت أجهزة الأمن المشاركة في الحملة محيط المنطقة منذ السادسة وخمس وأربعين دقيقة، في إطار خطة تناولت كل محاور وآليات العمليات الميدانية والاستعداد المكثف وتوفير الدعم والإسناد اللازم لها، ووجه الفريق الفهد عناصر القوة إلى الانتشار في شوارع وطرق المنطقة لملاحقة وضبط كل المطلوبين على ذمة قضايا والمخالفين للقوانين والمشتبه بهم وبعد اتخاذ الإجراء القانوني اللازم تم تفتيش بعض الأماكن المشبوهة والتدقيق على أوراق المارة بغية التأكد من وضعهم القانوني وسجلهم الجنائي، كما اتخذت القيادة الميدانية للعمليات الأمنية برئاسة الفريق الفهد كل الوسائل والتدابير اللازمة لإحكام السيطرة على جميع منافذ مناطق العمليات الميدانية لمنع هروب المطلوبين والمخالفين.

من جانبها، أكدت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني ان حملات الملاحقة الأمنية ليست وليدة ظرف طارئ أو ردود أفعال مؤقتة وإنما تأتي ضمن نهج عملي وميداني مدروس. وفي إطار خطة شاملة تنتهجها وزارة الداخلية لخفض نسبة الجريمة في البلاد الأمر الذي ظهرت آثاره الإيجابية واضحة وجلية في الآونة الأخيرة.

البيئة: إحالة حاجز «الحبارى» إلى النيابة

دارين العلي

أكدت الهيئة العامة للبيئة في بيان لها أنه بالتنسيق المشترك بينها وبين وزارة الداخلية، تم تحديد هوية الشخص الذي تداولت وسائل التواصل الاجتماعي خلال اليومين الماضين قيامه بإبراز عدد (2) من طيور الحبارى التي سبق للهيئة العامة للبيئة أن أطلقتها في إحدى المحميات الطبيعية داخل الكويت.

وبينت الهيئة أن الشخص الذي تم تحديد هويته قد تمت إحالته إلى النيابة العامة لمخالفته أحكام قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 والمعدل بالقانون رقم 99 لعام 2015 والتي قد تصل عقوبة فعله إلى الحبس لمدة سنة والغرامة التي قد تصل إلى 5000 آلاف دينار، حيث خالف المذكور مجموعة من المواد التي تخص المساس بالكائنات الفطرية والكائنات المهددة بالانقراض الواردة في الملاحق المنظمة لذلك باتفاقية سايتس الدولية، إضافة إلى مخالفة أحكام القانون بالتعدي على المحميات الطبيعية والنفط والتعرض إلى الحياة الفطرية فيها.

وأكدت الهيئة عزمها تطبيق أحكام القانون بالصورة التي تضمن سلامة البيئة بالبلاد، وأنها ستعمل على محاسبة كل من ساهم وساعد في ارتكاب ذلك الفعل المجرم بالقانون، مهيبة بالأخوة المواطنين والمقيمين التعاون معها في حماية وصون المقدرات الطبيعية بالبلاد.

موجز أمني

الإفراج عن عناصر الشرطة الموقوفين انضباطياً

بتعليمات من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد أصدر وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد قرارا بالإفراج عن جميع أعضاء قوة الشرطة الموقوفين انضباطيا، وذلك اعتبارا من اليوم السابق لوقفة عرفات.

فعل فاضح في «الجابرية»

قدمت مواطنة إلى رجال مخفر الجابرية أوصاف مركبة يابانية ورقم اللوحة، موضحة في بلاغ حمل عنوان سب وقذف ان خلافا حدث بينها وبين قائد المركبة، مشيرة الى ان الجاني قام بسبها وارتكب فعلا فاضحا على مرأى من المارة.

..وسبّ وقذف مزدوج في ميدان حولي

تقدمت مواطنة إلى مخفر ميدان حولي متهمة أخرى تقيم في البناية نفسها بسبها وقذفها بعبارات خادشة، وقالت ان الخلاف حدث على خلفية توقف مركبة جارتها في موقفها الخاص، مشيرة في الوقت ذاته الى ان الجارة قامت بسبها.

محاولة انتحار بدواء

وضعت وافدة هندية قيد التحفظ في مستشفى العدان تمهيدا للتحقيق معها في ملابسات واقعة الشروع في الانتحار بتناول دواء غير مخصص لها. وكان كفيل الخادمة أسعفها وتبين إقدامها على محاولة الانتحار بتناول كمية دواء وهو ما أدى إلى فقدانها الوعي واجريت للوافدة عملية غسيل معوي.

خيانة أمانة بقارب

اتهم مواطن في مخفر شرطة العدان وافدا أميركيا بخيانة الأمانة بأنه سلمه قارب نزهة ولم يعد الوافد القارب.

.. وخيانة أمانة في «الزهراء»

اتهم مواطن في مخفر شرطة الزهراء وافدا مصريا بخيانة الأمانة بمبلغ 1000 دينار، وقال المبلغ انه اتفق مع المصري على انجاز معاملات رسمية وسلمه مبلغ 1000 دينار داخل جمعية الشرطة ولم يقم الجاني بالالتزام بما تم الاتفاق عليه.

تعيينات جديدة في مراكز خدمة بقرار من الفهد

أصدر وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد قرارا بتعيين رئيس قسم في الإدارة العامة لشؤون الإقامة ومشرفين بمراكز خدمة فيما يلي نصه:

يعين كل من المبينة أسماؤهم بالوظيفة قرين اسم كل منهم، وذلك نقلا من وظائفهم الحالية وهم:

قطاع الجنسية والجوازات

الإدارة المركزية لنظم الإقامة وإجراءات الدخول والخروج

مقدم/ علي الوهيب رئيس قسم البحث والتحقيق الإدارة العامة لمراكز الخدمة

إدارة مراكز الخدمات الخاصة

مقدم/ ثامر محمد الثليث مشرف مركز خدمة نادي الكويت للمعاقين

إدارة التنسيق والمتابعة

مقدم/ مسلم الرشيدي رئيس قسم البحث والتحقيق ادارة مراكز خدمة محافظة العاصمة

رائد/ شعيب قاسم مشرف مركز خدمة برج التحرير مسائي

إدارة مراكز خدمة محافظة حولي

نقيب/ عبدالله البوص مشرف مركز خدمة بيان

نقيب/ حماد العازمي مشرف مركز خدمة السلام مسائي

إدارة مراكز خدم محافظة الفروانية

نقيب/ ناصر العدواني مشرف مركز خدمة العمرية

نقيب/ ابراهيم الهاشمي مشرف مركز خدمة صباح الناصر

إدارة مركز خدمة محافظة مبارك الكبير

مقدم/ عبدالرحمن العصيمي مشرف مركز خدمة صبحان.

تأجيل دعوى وقف رفع أسعار البنزين إلى 21 سبتمبر الجاري

مؤمن المصري

أجلت الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية أمس نظر الدعوى المرفوعة من المحامي نواف الفزيع الى جلسة 21 الجاري والتي اختصم فيها كلا من رئيس مجلس الوزراء بصفته ووزير النفط بصفته ومدير عام مؤسسة البترول الوطنية الكويتية بصفته، مطالبا بوقف تنفيذ قرار مجلس الوزراء برفع أسعار البنزين اعتبارا من الخميس اول سبتمبر الحالي.

وفي أحداث جلسة الأمس ترافع المحامي نواف الفزيع مؤكدا أن الحكومة لم تقم بدراسة صحيحة بشأن زيادة البنزين والدليل على ذلك زيادة الأسعار فجأة وبعيدا عن الرقابة. وأوضح أن القرار يتعارض مع المادة (4) من المرسوم بقانون رقم 6 لسنة 1986 بإنشاء مؤسسة البترول الوطنية الكويتية بأن تتولى المؤسسة تسويق النفط الخام والغاز العائد للدولة وفق الأسس المالية التي يقترحها وزير النفط ويوافق عليها المجلس الأعلى للبترول ويصدر بها مرسوم.

وقضت الدائرة التجارية الخامسة بمحكمة الاستئناف بإلغاء حكم أول درجة برفض دعوى شركة تجارة عامة ومقاولات وقضت بإلزام إحدى شركات التأمين دفع بمبلغ مليون و325 ألف دينار للشركة قيمة خسائرها نتيجة حريق وقع بأحد مخازنها. إلا أن شركة التأمين امتنعت عن سداد قيمة التعويض بالرغم من تحقق الخطر والضرر المؤمن عليه. وقضت محكمة أول درجة برفض الدعوى وألزمت الشركة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

لكن دفاع الشركة المدعية المتمثل في المحاميين عبدالله الحمادي ومحسن المري طعنا على الحكم بالاستئناف، فقضت المحكمة بإلغاء حكم أول درجة وألزمت شركة التأمين بالمبلغ المذكور والمصاريف وأتعاب المحاماة.

من جهة اخرى، ألغت الدائرة السادسة بمحكمة الاستئناف حكم أول درجة بحبس مواطن 4 سنوات مع الشغل والنفاذ وقضت ببراءته من تهم حيازة وإحراز الحشيش والمؤثرات العقلية وقيادة المركبة تحت تأثيرهم. وكان المتهم وآخر ضبطا في الشويخ خلال تحميل شحنة من الحديد.

وأثناء جلسات الاستئناف وكل المحامي بشار النصار الذي حضر معه وترافع شفاهية فدفع ببطلان الاستيقاف، حيث ان الشخص كان تصرفه طبيعيا فلم يضع نفسه طواعية بوضع ينبئ عن أنه ارتكب جنحة أو جناية وأن تحميل الحديد لا يشكل جريمة وبهذا لم تتوافر شروط الاستيقاف.

المحامي نواف الفزيع

المحامي عبدالله الحمادي

المحامي بشار النصار

«الاستئناف» تلزم شركة تأمين دفع تعويض قيمته مليون و325 ألف دينار